5/1180.

AB/XXIV/6
الأصل : بالانكليزية
التاريخ : ١٩٩٣/٥/٣١

ويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
جنيف

الهيئات الرئاسية للويبو وللاتحادات التي تديرها الويبو

سلسلة الاجتماعات الرابعة والعشرون

جنيف، من ٢٠ الى ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣

تقرير لجنة الويبو للميزانية
عن الوثيقة AB/XXIV/5

الذي اعتمدته تلك اللجنة في ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٣

تتضمن هذه الوثيقة الفقرات من ٥٥ الى ٦٩ من نص تقرير الدورة الحادية عشرة التي عقدتها لجنة الويبو للميزانية في الفترة من ١٩ الى ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٣ (الوثيقة WO/BC/XI/4) . وتتعلق الفقرات المتبقية من التقرير المذكور (أي الفقرات الأربع والخمسين الأولى) بافتتاح تلك الدورة والنظر في مشروع برنامج وميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ . وترد تلك الفقرات في التقرير الوارد في الوثيقة AB/XXIV/3 .

"النظام الاحادي الاشتراكات للاتحادات الستة الممولة من الاشتراكات وتسوية اشتراكات الدول غير الاعضاء في أي اتحاد

"٥٥- استندت المناقشات الى الوثيقة WO/BC/XI/3 .

"٥٦- وقالت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة ومصر والهند والصين والبرازيل وشيلي انها تؤيد تماما الاقتراح الرامي الى وضع النظام الاحادي الاشتراكات . وأشير الى أن هذا التغيير الضروري جدا من شأنه أن يزيل التعقيدات والصعوبات المرتبطة بنظام الاشتراكات الحالي ، ويبسط وينسق ادارة الاشتراكات . ولقي تخفيض مستوى الاشتراكات الذي من شأنه أن يفيد كل الدول الاعضاء في الاتحادات ترحيبا كبيرا ، لا سيما أنه يجعل مستوى الاشتراكات أكثر انصافا بالنسبة الى البلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، فان تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات ، اذ يشجع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، على الانضمام الى اتحادات أخرى دون دفع أي تكلفة اضافية ، يشجع التعاون المتعدد الأطراف ويعزز الطابع العالمي للاجراءات ويحسن حماية الملكية الفكرية ويقوي المنظمة . وأضاف وفد الهند الى ذلك قائلا ان الشروع في تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات لن يؤثر في دور الدول الاعضاء في اتخاذ القرارات وان النهج المتبع خلال سنتي ١٩٨٩ و١٩٩١ يمكن اتباعه الآن أيضا .

"٥٧- وصرح وفد الاتحاد الروسي قائلا انه يرى مشكلة صغيرة في النظام الاحادي الاشتراكات المقترح الذي اعتبره موضوعا في شكل جيد ، ولكن المزايا الناجمة عن هذا النظام الذي يسمح بتبسيط العلاقات بين الدول والمكتب الدولي وتسهيل الانضمام الى الاتحادات تفوق أي مأخذ قد يؤخذ عليه .

"٥٨- وأعرب بعض الوفود عن تأييده مبدئيا لاقتراح المدير العام ، مبديا بعض التعليقات أو التساؤلات . وعبر البعض الآخر عن تحفظاته ، كما يرد ذلك في الفقرات التالية .

"٥٩- وأيد وفد ألمانيا مبدئيا النظام الاحادي الاشتراكات المقترح الذي من شأنه أن يخفف من عبء الاشتراكات ويشجع مزيدا من الدول على الانضمام الى الاتحادات ويبسط اجراءات الدفع . وسأل ما اذا كان من المخطط الاستمرار في وضع ميزانيات منفصلة لكل اتحاد من الاتحادات ، لضمان شفافيتها . كما سأل ما اذا كانت الدولة التي تدفع اشتراكا أحاديا لها سلطة البت في الاتحادات التي ليست عضوا فيها ، وما اذا كانت الاشتراكات المتأخرة حاليا تتأثر بالنظام الجديد .

"٦٠- وأفاد وفد كندا أنه يؤيد مبدئيا النظام الاحادي الاشتراكات المقترح ، نظرا الى أن من شأنه أن ينسق ويبسط النظام الحالي للاشتراكات وأنه ، اذ يشجع على توسيع نطاق العضوية في الاتحادات ، يعزز حماية الملكية الفكرية . وعبر الوفد ، مع ذلك ، عن قلقه ازاء انخفاض ايرادات المنظمة المتأتية من اشتراكات الدول الممثلة . وتساءل الوفد عما اذا كان من الضروري تحديد نسبة أو حصة دنيا لتلك الاشتراكات .

"٦١- وردا على سؤال طرحته عدة وفود عن احتمال أن يؤدي تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات الى النيل من سلطة الدول الاعضاء على المنظمة ، قال الرئيس انه لا يرى في ذلك مشكلة ، واشار الى اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ، قائلا ان هذا الاتحاد ممول من رسوم المنتفعين به ، وان الدول الاعضاء هي التي تتخذ ، مع ذلك ، القرارات المتعلقة به . واشار المكتب الدولي أيضا الى اتحاد مدريد الذي باتت الدول الاعضاء فيه تمارس سلطتها الكاملة عليه منذ أكثر من قرن ، دون دفع أي اشتراكات .

"٦٢- وأقر وفد اليابان عدة مزايا للاقتراح . على أنه تساءل عما اذا كان ينبغي للدول أن تدفع اشتراكات للانشطة التي لا تشترك فيها . واشار الى أن ذلك يتطلب ادخال بعض التعديلات في المعاهدات ، وشكك في ما اذا كان في امكان الجمعيات المعنية أن تتخذ القرارات المطلوبة . وأخيرا ، تساءل عما اذا كان من شأن النظام الاحادي الاشتراكات أن يخفف من استقلالية كل اتحاد . وعلى ضوء تلك التساؤلات ، قال الوفد انه ليس في وسعه في هذه المرحلة أن يوافق على النظام الاحادي الاشتراكات .

"٦٣- ولاحظ وفد فرنسا أن الوثيقة تتضمن اقتراحين ، أولهما نظام أحادي الاشتراكات والثاني يرمي الى ادراج فئات جديدة لاشتراكات البلدان النامية . وحث الوفد على الموافقة على الاقتراح الثاني الذي قد يساعد البلدان على الانضمام الى مزيد من الاتحادات . أما فيما يتعلق باقتراح نظام أحادي الاشتراكات ، فقد عبر الوفد عن بعض التحفظات ، ورأى أن الأمر يحتاج الى مزيد من المعلومات عن هذا التغيير المهم الذي يستدعي فحصا دقيقا قبل طرحه على الهيئات الرئاسية للموافقة عليه . واشار الى أن الاقتراح يتعارض مع الاتفاقيات التي تقتضي أن تكون لكل اتحاد ميزانية واشتراكات . وأثار مسألة احتمال تناقض سلطات كل هيئة من الهيئات الرئاسية ، لأن البلدان التي تدفع اشتراكا أحاديا قد تفترض أن لها سلطة بت في الاتحادات التي لا تكون عضوا فيها .

"٦٤- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية انه يدرك الفوائد التي قد يدرها تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات . وعبر ، بالرغم من ذلك ، عن قلقه لان ذلك النظام يزيل علاقة "رسم المنتفع" المباشرة الحالية التي تدفع على أساسها البلدان لعضويتها في الاتحادات التي تحصل منها الفوائد . ورأى أن هناك حاجة الى مزيد من الوقت لدرس الآثار التي قد تترتب على النظام المقترح . وقال انه ليس في وسعه حاليا أن ينضم الى صفوف مؤيدي النظام الجديد .

"٦٥- واقترح وفد جمهورية تنزانيا المتحدة اعتماد منظور واسع النطاق عند فحص الاقتراح الرامي الى انشاء نظام أحادي الاشتراكات ، لا سيما أن مثل هذا النظام يبدو في مصلحة كل الدول الاعضاء .

"٦٦- وفيما يتعلق بقانونية تخويل الهيئات الرئاسية سلطة القرار بشأن تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات ، لفت الرئيس الانتباه الى أن من صلاحية تلك الهيئات اتخاذ مثل هذه القرارات ، وأن من المناسب تطبيق النظام لفترة تجريبية ، تتخذ بعدها قرارات نهائية بشأن التغييرات المناسبة في المعاهدات . وعبر عن أمله في أن ينضم عدد من البلدان الى الاتحادات عقب الشروع في تطبيق النظام الجديد ، وإلا فان الكثير مما يعد به هذا النظام الجديد قد يتلاشى . وأضاف قائلا ان متابعة تطبيق النظام الجديد ضروري لضمان استمرار الزخم اللازم لتعديل المعاهدات .

"٦٧- وردا على الملاحظات والتساؤلات التي أثارتها مختلف الوفود بشأن النظام الأحادي الاشتراكات ، أبرز المكتب الدولي النقاط التالي ذكرها : "١" يتضمن مشروع الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ ميزانيات منفصلة لكل اتحاد من الاتحادات ، وسوف يستمر ذلك خلال تلك الفترة في اطار النظام الاحادي الاشتراكات . أما بالنسبة الى الفترات المقبلة ، فمن الممكن الاحتفاظ بالطابع المشترك نسبيا والذي كان مرعيا على مدى عدة فترات سابقة فيما يتعلق باشتراكات الاتحادات . "٢" ولن يكون في امكان الدول الاعضاء في أحد الاتحادات أن تتدخل في شؤون اتحاد آخر لا تكون عضوا فيه ، اذا لم تنضم أولا الى ذلك الاتحاد . وبالتالي ، فلا يكون الانضمام تلقائيا ، ولكن النظام الجديد يشجعه . "٣" ولن يؤثر تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات في الاشتراكات المتأخرة حاليا . "٤" وفيما يتعلق بالتخوف من أن يدفع بعض البلدان لانشطة لا يشترك فيها ، فمن الملاحظ أن الويبو هي المنظمة الوحيدة في منظومة الامم المتحدة التي تفرض اشتراكات منفصلة لانشطة مختلفة . أما في المنظمات الاخرى ، فان قرار أي بلد بالاشتراك في أنشطة اضافية لا يؤدي الى أي عواقب مالية . وعلاوة على ذلك ، فان كل اتحاد من اتحادات التصنيف يضم عددا صغيرا من الاعضاء ولكن ينتفع بتصنيفه عدد أكبر بكثير من البلدان ، هو خير مثال على أن الوضع ليس كذلك ، أي أن بعض البلدان لا يدفع لانشطة ، وان كان يستفيد منها . وقد نجم هذا الوضع بالنسبة الى اتحاد التصنيف الدولي لبراءات الاختراع مثلا عن المستوى العالي نسبيا لاشتراكات ذلك الاتحاد ، مما عاق الانضمام اليه . وفي الوقت ذاته ، فان قلة عدد الدول الاعضاء في التصنيف هي التي أدت الى بقاء الاشتراكات الخاصة به على هذا المستوى العالي . وبالتالي ، فان تطبيق النظام الاحادي الاشتراكات من شأنه أن يزيد من عدد الاعضاء في اتحادات التصنيف ولا شك في أن ذلك يساعد في تطوير التصنيفات ويفيد

ولا شك في أن ذلك يساعد في تطوير التصنيفات ويفيد الدول المنتفعة بها .

"٥" ومع أن زيادة عدد الفئات ذات الاشتراكات المتدنية من شأنه أن يخفف من اشتراكات بعض البلدان ، فان ذلك لن يسهل انضمام كل الدول الأعضاء كما يسهله النظام الاحادي الاشتراكات ، وبالتالي لن يكون له الاثر ذاته في تعزيز السمة العالمية .

"٦٨- وفي الختام ، أشار الرئيس الى أن هناك تأييدا كبيرا جدا (وان لم يكن كاملا) للاقتراح الجديد والبعيد الاثر بشأن النظام الاحادي الاشتراكات ، وأن عددا محدودا من الدول قد عبر عن قلقه أو اعتراضاته في هذا الشأن . وقال الرئيس ان من المرجح أن يحظى الاقتراح بتأييد واسع النطاق أثناء اجتماعات الهيئات الرئاسية ، وقد يكون عدد من البلدان التي تدفع مستوى عاليا من الاشتراكات من بين مؤيدي النظام الجديد . وعبر عن أمله في أن تكون الوفود التي أبدت اعتراضاتها قادرة عندئذ على الانضمام الى صفوف مؤيدي ذلك النظام لتحقيق الاتفاق المطلوب لاعتماد الاقتراح .

"٦٩- <u>اعتمدت لجنة الميزانية هذا التقرير بالاجماع في ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٣ .</u> "

[نهاية الوثيقة]